التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

"إسرائيل" في مواجهة العاصفة

١- محاور القلق الإستراتيجي

د. سيف دعنا

باحث فلسطيني- رئيس دائرة علم الاجتماع والدراسات الدولية في جامعة «ويسكنسن» الأميركية- شيكاغو.

أميركا «اليوم، قوة عظمى تفتقر إلى القوة الحقيقية، وقائد عالمي لا أحد يتبعه وقليلون يحترمونه، وأمة تنجرف بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا يمكنها السيطرة عليها» إيمانويل وولرشتاين (البدائل: أميركا في مواجهة العالم 2004)

لا يخلو تحليل "إسرائيلي" جدي للتحولات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة والعالم من التعبير بشكل ما عن مركزية الدور الأميركي وأهميته للمشروع الصهيوني في فلسطين، وهذا لا يتضمن مركزية مكانة الولايات المتحدة عالمياً كقوة عظمى وكضامنة لاختلال موازين القوى لصالح الكيان الصهيوني، فقط بل يشمل أيضاً موقع "إسرائيل" والشرق الأوسط في أولوياتها. والتعبير الذي استخدمه موشيه يعلون، نائب رئيس الوزراء الصهيوني ووزير الشؤون الإستراتيجية، في محاضرة له في جامعة "بار إيلان" قد يختصر طبيعة العلاقة الأميركية الإسرائيلية ويفسر دواعي القلق من تراجع دور الولايات المتحدة ومكانتها. يقول يعلون إن "أميركا هي أحد أهم مركبات الأمن القومي الإسرائيلي" ولذلك فإن "إسرائيل" قلقة من تآكل مكانتها خصوصاً أن هذا التآكل، كما شرحه يعلون "يتجسد في الصعوبات التي تواجهها واشنطن في كبح منافسيها في المنطقة والحفاظ على ثقة حلفائها." وتحليل يعلون هذا ليس أكثر من مثل لما تراه وتدركه شخصيات مركزية كثيرة في السياسة والفكر السياسي الإسرائيليين.

لذلك تتمحور النظرة الإسرائيلية إلى الأحداث حول إمكانية تأثير هذه الأحداث، أو احتمالية تبعاتها، على موازين القوى القائمة. ومصدر القلق الأساسي لتبعات الأحداث الإقليمية والدولية هو إمكانية ومدى تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة من جهة وتبعاتها على الإستراتيجية الأميركية ومدى انخراطها في المنطقة من جهة ثانية (وهذا يشمل قلق «إسرائيلي» من التبعات الحقيقية للأحداث، ومن الرؤية أو القراءة الأميركية للأحداث وتأثير ذلك على مكانة "إسرائيل" وأهميتها في الإستراتيجية الأميركية) ولا يقلق الإسرائيليون من تبعات الحدث فقط، بل ومن تبعات القراءة الأميركية للحدث كذلك. وهذا التراجع، الذي تأخذه في الحسبان

التحليلات الإسرائيلية، والذي يرتبط بالتحولات في المنطقة، هو على مستويين مترابطين. الأول هو التراجع الأميركي العام، والثاني هو التراجع الأميركي في الشرق الأوسط خاصة.

ربما تكون التعليقات/ التحليلات الإسرائيلية الصادرة عن معهد الأمن القومي لعوديد عيران وأوين الترمان في 23 تشرين الأول/ أكتوبر2012 حول المناظرة الأخيرة بين الرئيس الأميركي باراك أوباما والمرشح الجمهوري ميت رومني كاشفة لبعض ما يدور في العقل السياسي الإسرائيلي. استخدم عيران والترمان مصطلح يستخدم للمرة الأولى، ربما، في التحليلات السياسية الإسرائيلية وهو مصطلح «أميركا المختلفة»، كتوصيف لمرحلة بدأت مع النصف الثاني لرئاسة أوباما الأولى ويختلف في التزامه تجاه «إسرائيل» عن عهدي بوش وكلينتون[1]. وتحدثا عن إجماع/ غالبية أميركي/ ة شعبي/ ة ضد مزيد من التدخل العسكري، وعن أميركا المرهقة عسكرياً والمفلسة/ المديونة مالياً. لهذه الأسباب اختلفت أميركا، وليس لسبب مرتبط بشخص الرئيس. وتعليقهما على التشابه الكبير في المواقف بين المرشحين في المناظرة الأخيرة حول السياسة الخارجية رغم اختلاف التعبير والنبرة هو موضع إجماع لأغلب المحللين الذين تابعوا المناظرة.

التراجع الأميركي والفوضى

الفوضى التي تعم العالم والمنطقة هي إحدى تجليات وتعبيرات المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام العالمي والإقليمي. وغياب الاستقرار، رغم خطورته الكبيرة ونتائجه الكريهة في بعض الأحيان، خصوصاً في المدى القصير، هو إحدى دلالات تراجع سطوة القوة المركزية في هذا النظام والتي هيمنت على النظام العالمي بشكل تصاعدي منذ الحرب العالمية الأولى، وبشكل غير مسبوق وغير قابل للتشكيك منذ الحرب العالمية الثانية. دلالة الفوضى في هذه المقدمة المختصرة لحالة التراجع الأميركي هي في كونها مؤشر الدخول في مرحلة انتقالية عالمياً، بغضّ النظر عن مدى وطبيعة هذه المرحلة التي سنناقشها لاحقاً. فالأنظمة العالمية ذات القوة المهيمنة القوية والمسيطرة مستقرة نسبياً عادة، وتسمح بمجال قليل أو أقل بكثير للتأثير في تشكيل العالم وتقرير مصير الشعوب بعكس المراحل الانتقالية كالتي يمر بها العالم هذه الأيام. ولهذا فالمرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم، برغم الفوضى وبرغم العنف، يمكن أن تشكل فرصة لا تتكرر كثيراً في تاريخ الشعوب لتلعب دوراً في تقرير مصيرها ومصير منطقتها وعالمها إذا هي أحسنت التعامل معها.

لكن المرحلة الانتقالية، ومستقبل النظام العالمي وصيغته، هما حالة صراعية ونتائجهما تتأثر أساساً بموازين القوى المنخرطة في هذا الصراع، وليست نتاج حتميات تاريخية، رغم أن بعض مظاهرها، كالتراجع الأميركي، أصبحت من ضمن المسلّمات. وأهم العوامل التي ستؤثر في نتائج وسرعة الانتقال هي: أولاً، قدرة الاقتصاد الأميركي النسبية على التعافي النسبي، وثانياً رؤية وتعاطي القوة المركزية مع هذه المرحلة، كما يشير ستيف والت على صفحة "فورين بوليسي"[2]. والسؤال عما إذا كانت

1- Oded Eran and Owen Alterman. The Obama-Romney Foreign Policy Debate: Continuity in Policy. INSS Insight No. 378, October 23, 2012

2- Stephen Walt. Is the United States Really 'Retreating'? September 24, 2012 http://walt.foreignpolicy.com/posts/2012/09/24/rethinking_retreat

Edward Luce. An American recovery? Don't believe the hype. Financial Times. September 24, 2012 http://www.businessspectator.com.au/bs.nsf/Article/us-economy-central-banks-obama-romney-monetary-pol-pd20120924-YF9ZH?OpenDocument&src=mp

الولايات المتحدة ستتأقلم مع دور أكثر تواضعاً يتناسب وتراجعها، الأمر الذي يتطلب تغييراً في الإستراتيجيات بحيث تعمل على الاستفادة من مصادر القوة بدل العمل على تقويضها باستمرار من خلال سياسات خاطئة ومغامرات مكلفة، كما حدث في مرحلة بوش الإبن، هو السؤال الذي تجيب عنه جزئياً، هذه المقدمة من ضمن عوامل عديدة تتطرق إليها.

بلغت الهيمنة الأميركية ذروتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945)، وبدأ تراجعها في عام 1949تقريباً، مع ما سمي حينها بـ«خسارة الصين،» كما أشار نعوم تشومسكي[3]. لكن بداية غروب شمس الإمبراطورية الأميركية أصبحت ملموسة وفق أدوات قياس مكانة القوة المهيمنة في النظام العالمي (مدى مساهمتها في الإنتاج العالمي ونسبة/ حصتها من تراكم رأس المال العالمي) ومثلت إحدى الحقائق التي شكلت دوافع السياسة الأميركية منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وتحديداً في أعقاب حرب فيتنام، وطبعت سياسات كل الرؤساء من نيكسون حتى كلينتون. أما الإستراتيجية الجديدة والسياسة المتمايزة التي انتهجها جورج بوش (الابن)، فلم تفشل فقط في وضع حد للتراجع، بل أدت إلى نتائج عكسية كما يشير العديد من المعطيات والتقديرات.

«**التعددية الناعمة**» هو المفهوم الذي استخدمه المفكر وعالم الإجتماع الأميركي إيمانويل وولرشتاين لتوصيف السياسة الأميركية المتبعة منذ نهاية الستينيات (منذ عهد ريتشارد نيكسون تحديداً، الذي عرف بوصفه للولايات المتحدة "بالعملاق بلا حول ولا قوة") حتى بداية القرن الواحد والعشرين (نهاية رئاسة كلينتون) للعمل قدر المستطاع لإبطاء التراجع في الهيمنة الأميركية الناتج عن تراجع التفوق المطلق في الإنتاجية الصناعية (تقاس عادة بالمساهمة النسبية للدولة في الإنتاج العالمي ورأس المال المتراكم كنسبة من التراكم العالمي). ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية (حتى نهاية الستينيات) حافظت الولايات المتحدة على هامش (أو حد أو عتبة) هائل من التفوق الإنتاجي مقابل الإنتاج العالمي أجمع، بما في ذلك الدول الصناعية (كانت قريبة من 50٪ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتراجعت لنصف ذلك في أوائل السبعينيات، وكانت 22٪ عام 2005 حسب البنك الدولي، وتصل إلى أقل من 5٪ اليوم). لكن المحافظة على هذا الهامش واستدامته في النظام الرأسمالي، خصوصاً في ظل التفوق الهائل الذي تمتعت به الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات، أمر مستحيل بسبب إمكانية بسبب استنساخ وانتشار أسباب هذا التميز (التكنولوجيا مثلاً)[4].

هذا التراجع الذي شكل محور النشاط البحثي والفكري لولرشتاين منذ بداية التسعينيات وشمل أربع دراسات متنوعة على الأقل (واستند إلى دراساته الأولى المهمة عن تاريخ النظام الرأسمالي العالمي) يجب فهمه على أنه بنيوي أولاً، ونسبي (وليس مطلقاً) ثانياً، وبطيء ثالثاً، لكنه في المحصلة عملية (صيرورة) تاريخية لا يمكن عكسها. التراجع بنيوي لأنه نتاج لآليات النظام الرأسمالي العالمي الذي يقود إلى خسارة الهامش أو حد العتبة للتفوق الذي تتحدد على أساسه القوة المهيمنة في النظام العالمي، وحتى إن كان البعض وصف جزءاً من أسباب التراجع هذه بكونها ذاتية أو نتيجة فعل ذاتي (كما جاء في دراسة لجوش بيفن من معهد السياسة الاقتصادية بعنوان يمكن ترجمته

3- Noam Chomsky. American Decline: Causes and Consequences. Al-Akhbar English, August 24, 2011.

4- Immanuel Wallerstein. 2004. Alternatives : The United States Confronts the World Boulder, CO: Paradigm Publishers.

بـ «فشل مخطط») فالتحليل يعتمد على الحراك وقدرة القوى الطبقية/ الاجتماعية (قوى موضوعية في النهاية) على التأثير في السياسة الاقتصادية، حيث تستفيد شريحة قليلة وتتراكم ثروات هائلة من الفشل الاقتصادي العام[5]. التراجع أيضاً نسبي بمعنى أن المساهمة الأميركية النسبية في الإنتاج العالمي، وبالتالي سيطرتها على نسبة أقل من القيم المنتجة عالمياً من جهة والحصة الأميركية النسبية في تراكم رأس المال عالمياً من جهة ثانية، بدأتا بالتراجع منذ نهاية الستينيات وهو نسبي أيضاً بمعنى أنه مرتبط بصعود قوى أخرى تزيد من مساهمتها النسبية في الإنتاج العالمي (وبالتالي سيطرتها على قدر أكبر من القيم المنتجة عالمياً) وحصتها في رأس المال المتراكم عالمياً وليس تراجع القوة الأميركية في حد ذاته بالمعنى المطلق. (وولرشتاين 2004. البدائل: أميركا في مواجهة العالم). والتراجع بطيء بمعنى أنه عملية تاريخية، لكنه، رغم كونه غير ممكن العكس، لا يسير بخط مستقيم.

لكن هذا التراجع لا يعني أن الإمبراطورية الأميركية لن تظل في المدى المنظور القوة الأكبر ذات التأثير الكبير على العالم، خصوصاً أن الواقع العالمي لا يوفر بديلاً بالمعنى الكلاسيكي (إستبدال القوة المهيمنة بأخرى كما حدث لهولندا، وإيطاليا، ولاحقاً بريطانيا وفرنسا مثلاً). فأوروبا لديها مشاكلها الخاصة بها، وصعود الصين إلى موقع القوة المهيمنة دونه محدودية المصادر، والقوة، وحدود الحالة البيئية والدمار البيئي الذي أنتجه نموذج نمو اقتصادها الذي يمكن أن يواجه تحدي الإستدامة لأسباب بيئية. لكن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة إلى التأقلم مع عالم متحرك للحد من تسارع التراجع عبر التغيير والتأقلم عن طريق إستراتيجيات وسياسات جديدة.

إن أعمدة الإستراتيجية الأميركية (التعددية الناعمة) للعمل على إبطاء هذا التراجع من نيكسون حتى كلينتون كما لخصها وولرشتاين تتمثل بما يلي:

أولا: الشراكة: وهي تعني العمل على إبقاء الحلفاء قدر المستطاع، وأيضاً عرقلة أو شطب أي توجه أو مسار نحو استقلال سياسي وعسكري للحلفاء (من خلال التأكيد على ماض سياسي وقيمي مشترك، وعدو مشترك، وتوفير حق المشاركة والمشاورة للحلفاء). وطبعاً، كما يشير العديد من الدراسات العسكرية، يبدو أن الارتفاع الهائل لتكاليف ضمان المحافظة على قدرات عسكرية متميزة ستجبر أوروبا على الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة (مثلاً، المشكلة لم تعد في تكاليف إنتاج طائرة عسكرية أو سفينة حربية، بل في التكلفة المرتفعة لكل البنية الهائلة المرافقة لهما من حيث الدعم والإسناد والتسليح والصيانة، الخ...).

ثانياً: الاحتكار النووي: ويعني المحافظة على حالة الواقع الراهن (حتى نهاية ولاية كلينتون الثانية) لقائمة القوى النووية من خلال إقناع أو ترهيب القوى المتوسطة لتجنب السعي بأي وسيلة للانتشار النووي– هذه هي إحدى المقاربات الممكنة للحالة الإيرانية، على اعتبار أن المشكلة ليست في الخطر الذي تشكله إيران النووية على الولايات المتحدة، بقدر تأثير خطر كسرها للاحتكار النووي على الإستراتيجية الأميركية العامة. ويشير أحد التحليلات التي نشرتها مجلة "فورين بوليسي" لأستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد ستيف والت، والذي يتضمن توقعاته لمسار السياسة الخارجية الأميركية في السنوات الأربع القادمة عشية الانتخابات إلى بداية

5- Josh Bivens. 2011. Failure By Design: The Story Behind America's Broken Economy. NY: Cornel University

مرحلة التأقلم. ويرى والت أن السياسة الأميركية تتجه تدريجياً للتأقلم مع وجود إيران نووية[6].

ثالثاً: العولمة النيوليبرالية: إعادة تنظيم البنى الاقتصادية الكلية أو الكبرى في العالم عن طريق إقناع أو الضغط/ الترهيب على دول الجنوب للتخلي عن نظم الحماية الإقتصادية وتبني سياسات تنموية فيها تفضيل لسياسات الانفتاح والسوق. كان هذا بشكل ما أحد أسباب صعود الرأسمالية الغربية وهيمنتها على النظام العالمي منذ البداية واستبدالها لنظام عالمي كانت آسيا محوره حتى القرن الثامن عشر، كما يشير أندريه غندر فرانك في كتاب تحتمل ترجمة عنوانه الذكي أن تكون (''الشرق من جديد'' أو ''إعادة توجيه'': الاقتصاد العالمي في العصر الآسيوي: 1998)[7]. فبينما صعد الغرب في النظام العالمي ونجح في غزو الأسواق الآسيوية المنتعشة حينها باستخدام ثروة هائلة من الذهب والفضة تم السطو عليها في «العالم الجديد»، وعبر سياسة ''إحلال (إستبدال) الورادات'' ونظم الحماية الضرائبية، يطالب العالم اليوم، على العكس، بفتح أسواقه وتحرير اقتصاده.

شهدت بداية عهد جورج بوش (الإبن) نوعاً من الانقلاب في إستراتيجية التعامل مع التراجع الأميركي، قاد، على عكس المرجو منه، إلى زيادة تسارع عملية التراجع وإلى حالة من الإرهاق العسكري. فالصقور/ المحافظون الجدد الذين مكنتهم أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 من السيطرة للمرة الأولى تبنوا، اختيارياً كما يمكن القول، سياسة ''أحادية''، كبديل ''للتعددية الناعمة''، تعتمد ممارسة القوة لإعادة إنتاج الهيمنة. لكن ممارسة القوة، مهما كانت متفوقة، أثبتت أنها تبقى جوفاء في ظل الضعف السياسي والتراجع الإقتصادي. والسياسة الأحادية، كما يقول وولرشتاين، قوضت شرعية أميركا وبالتالي أضعفتها في الحلبة الجيوسياسية بطريقة غير قابلة للإصلاح (ذكر تشومسكي في نقاشه للتراجع الأميركي أن بعض الرصينين في النخبة الأميركية عبّروا عن تآكل شرعية سياساتها بإطلاق وصف ''الدولة المارقة'' عليها)– يبقى صحيحاً أن ''الحرب هي استمرار للسياسة بطرق أخرى،» كما قال كلاوسفتس، وليست بديلة عنها، بل لا معنى للقوة خارج السياسة، لأنها تصبح ممارسة عبثية من دون السياسة. لهذا كانت للحربين على العراق وأفغانستان ''نتائج عكسية''، حسب المصطلح الإستخباري الأميركي السائد، أدّتا إلى تسارع التراجع. وكشفت الإستراتيجية الأحادية تآكل وتراجع أعمدة أساسية في صرح الهيمنة الأميركية.

> أميركا تتربّع على عرش نظام دولي بأقدام مترنّحة

هذا التراجع الأميركي، وبالتالي عملية التغير في موازين القوى الدولية، وضع العالم، كما يقول وولرشتاين، في مواجهة مرحلة انتقالية صعبة وغير سارة– مرحلة خطيرة للأفراد والجماعات، ومرحلة تبدو على السطح، على الأقل، مربكة جداً. لكنها مرحلة إمكانيات إبداعية كبيرة، ومرحلة سنملك فيها مساحة أكبر لتشكيل مستقبلنا الجماعي أكثر مما يمتلك الناس عادة حين يكون النظام العالمي الذي يعيشون به مستقراً نسبياً وأقل مرونة وطواعية.''

الشمس تغرب عن أميركا، يقول وولرشتاين، في كتاب يحمل عنواناً أكثر استفزازية للمشروع الأمبراطوري الأميركي (تراجع القوة الأميركية: أميركا في عالم الفوضى،

6- Stephen Walt. What's the foreign policy agenda for the next four years? October 3, 2012. http://walt.foreignpolicy.com/posts/2012/10/31/a_to_do_list_for_obama_or_romney

7- Andre Gunder Frank. 1998. Reorient: Global Economy in the Asian Age. CA: University of California Press

2003). وفي آخر تعليقاته التحليلية («ردة فعل سلبية أو معضلات تراجع القوة»، حزيران/ يونيو 2012) يعتبر وولرشتاين أن عدم «تخلي أوباما (ويمكن القول أي رئيس أميركي لاحقاً) عن الحلم المستحيل– إستعادة الولايات المتحدة لموقع الهيمنة غير القابلة للتشكيك– وعدم تخلي نتنياهو أيضاً عن حلم مستحيل آخر– دولة يهودية في كل حدود فلسطين الإنتداب– لن يساعد شعوبهما على التصالح مع حقائق الواقع الجيوسياسي للنظام العالمي وحقائق التراجع النسبي لقوة بلديهما».

وبداية غروب شمس الإمبراطورية الأميركية، كما عرفها العالم، هي في أساس تداعي النظام الدولي الذي أصبحت أميركا تتربع على عرشه بأقدام مترنحة وغير ثابتة. ومؤشرات الغروب، الذي قد يستغرق وقتاً لغياب البديل رغم بداية تشكل عالم متعدد الأقطاب، أصبحت ظاهرة ويصعب إخفاؤها أو تجاهل تبعاتها السياسية.

أميركا والشرق الأوسط

إن تراجع الإنخراط الأميركي المحتمل (أو الجاري حقاً) في الشرق الأوسط هو نتاج للتراجع الأميركي العام، وكنتيجة للتعاطي مع هذا التراجع، كما أنه نتاج للتحولات العميقة التي بدأت تشهدها المنطقة منذ فترة، وبلغت أوجها مع إندلاع الثورة التونسية ثم المصرية، وتحمل في طياتها بذور إعادة تشكيل للمنظومة الإقليمية. بمعنى أن التراجع الأميركي في الشرق الأوسط، أو في أي منطقة في العالم، ليس ذاتيا بحتاً، بل مرتبط بما يجري في المنطقة أيضاً وبتحولات موازين القوى المحلية وهو ما قد يُعجل أو يُؤخر في سرعة التراجع عن الإنخراط في شؤون المناطق المختلفة في العالم. بمعنى أن الولايات المتحدة يمكن أن تسير في طريق التأقلم مع حالة ذاتية متراجعة وعالم متغير وحقائق جيوسياسية جديدة، كما ينصح بعض الخبراء، وما يبدو أنه سيحصل فعلاً، وإن تدريجياً، أو أن ترى في بعض ما يحدث فرصة لاستعادة زمام المبادرة إذا سادت من جديد طريقة تفكير وإستراتيجية جورج بوش الأحادية.

إن تراجع الإنخراط الأميركي في الشرق الأوسط، وبداية تشكل حقائق جيوسياسية جديدة تتمثل بالإنتفاضات العربية ودخول منافسين دوليين جدد على الساحة، مظاهر تثير القلق الصهيوني. فهذه العوامل مجتمعة (وأهمها طبعاً التراجع الأميركي) تمسّ بالبقرة المقدسة المتمثلة بموازين القوى الإقليمية والعالمية التي يمكن تلمس حساسية خاصة حيالها لدى العقل السياسي الصهيوني تجاه أي تغيير فيها لغير مصلحة الكيان. وقد شكل الأداء الأميركي في الحالة المصرية تحديداً (والإرتباك في الحالة التونسية) والتسليم السريع بمصير مبارك وعدم دعمه كما توقعت (أو أرادت) "إسرائيل"، مصدر عدم رضى وقلق في الكيان (وشاركه في ذلك النظام السعودي، كما يشير المحللون الصهاينة).

"إسرائيل" والحراك الشعبي العربي

تميّزت الرؤية الإسرائيلية للأحداث في الوطن العربي والمنطقة كما يتم التعبير عنها منذ البداية بكونها متحركة، ومتجددة، ومتفاعلة، وانتقلت من حالة مفاجئة، وقلق إستراتيجي، وحالة شك عبّرت عنها ردات الفعل الأولى التي تحدثت عن "عدم يقين إستراتيجي" ووصفت المنطقة بأنها "رمال متحركة"، كما جاء في أول تقييم مهني تمثل في تقييم/ وثيقة مؤتمر هرتسليا (2011) الذي انتهت أعماله قبل سقوط مبارك بيومين (التقييم صدر بعد شهرين من ذلك الوقت)، ثم انتقلت إلى حالة يمكن توصيفها بالأكثر هدوءاً في رؤية الأحداث وحتى المبالغة في الثقة في النفس أحياناً كما جاء في تقييم عاموس يادلين، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية "أمان"، بعد

عام ونصف العام (مذكرة 113، معهد دراسات الأمن القومي، آذار/ مارس 2012). كان التعاطي الإسرائيلي مع الحدث العربي ورؤيته له بعد عام ونصف العام أكثر تعقيداً وتطوراً من ردة الفعل الأولى. لكن يمكن لتطور أو تحول الموقف والرؤية الإسرائيليين من الحدث العربي من مرحلة المفاجئة والقلق إلى الموقف المركب المتضمن، ضمن أشياء عديدة، التحليل، والدعاية، والإستراتيجيا، أن يكشف بعض جوانب العقل السياسي الإسرائيلي وتعاطيه مع الأحداث الكبرى والمفاجئات.

إن مقدمة "المذكرة 113" الصادرة عن "معهد دراسات الأمن القومي" بعنوان "عام على الربيع العربي: التبعات الإقليمية والعالمية»، وهي الأخيرة في سلسلة مذكرات وتقارير وأعداد مجلة "تقديرات إستراتيجية" التي أصدرها المعهد، تُظهر تحولاً في الموقف والتعامل الإسرائيلي مع الأحداث في الوطن العربي عن القلق الذي طبع ردات الفعل الأولى. هذا لا يعني أنه تم إستبدال القلق بحالة من الراحة بقدر ما يعني أن الرؤيا الإسرائيلية أصبحت مركبة وأكثر تعقيداً وإدراكاً لطبيعة الأحدث وتستبدل تصورات أولية عن الحدث بالتعاطي مع صيرورة وعملية تاريخية:

«عام واحد ليس وقتاً طويلاً للحكم على أهمية الأحداث، خصوصاً أنها تستمر في الانكشاف، والمؤرخون ربما سينتقدون، وهم محقون، محاولات من هذا النوع على أنها متعجلة. وللتحقق من صحة هذا الانتقاد، لا شك في أنهم سيستمتعون بتكرار العبارة المقتبسة بكثرة (رغم كونها غير موثقة أو ذات تأصيل) لرئيس الوزراء الصيني شو إن لآي وقوله للرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عن أهمية الثورة الفرنسية: "الكلام مبكر جداً."[8]

ورغم أنه يجب اجتناب التعجل في الحكم على الأحداث، كما تشير المذكرة، إلا أنه «لا يوجد إجماع بين المؤرخين حول ما يشكل منظوراً كافياً» للحكم على الأحداث، والأهم، أن "السياسيين، والمحللين الذين من المفترض أن يساعدوهم في مداولاتهم، ليس لديهم ترف الانتظار حتى تمر مرحلة من الوقت يمكن تعسفياً تعريفها بالكافية." على العكس، تقول المذكرة، عليهم "أن يحددوا التحديات التي يواجهونها وأن يصيغوا ويعيدوا صياغة سياساتهم باستمرار وفي الوقت المطلوب، بغضّ النظر عن حقيقة أنهم سيقومون بذلك على أساس عدم اكتمال المعلومات وحتى عدم إمكانية تجاوز الأخطاء في المعلومات، وأيضاً وبالضرورة على أساس فهم غير كامل" (مذكرة 113).

الموقف الإسرائيلي من الأحداث العربية متحرك ومتفاعل وغير نهائي

ولأن الموقف الإسرائيلي (المعلن في تصريحات المسؤولين، والموثق في وثائق مؤتمري هرتسليا ودراسات معهد الأمن القومي) من الأحداث العربية غير نهائي، بل متحرك ومتفاعل (يهدف، كما يقولون، للخروج بقاعدة أساسية للسياسيين وصانعي القرار والقيادة العسكرية، وليس المعرفة بالمعنى الأكاديمي) مع الأحداث سيبدو من الخطأ أيضاً الحسم بشكل قاطع حول طبيعة الموقف الإسرائيلي النهائي. وسيكون متعجلاً وغير ناضج الحسم القاطع حول الرؤية الإسرائيلية والموقف من الأحداث في الوطن العربي، كما فعلت للأسف بعض مراكز الأبحاث العربية منذ بداية الأحداث، لأن تقديرات الموقف والتحليلات التي نشرتها تقادمت بسبب تتابع الأحداث بسرعة غير مسبوقة في البداية– حتى وثيقة مؤتمر هرتسليا 2012

8- Yoel Guzansky and Mark A. Heller. Editors. One Year of the Arab Spring: Global and regional Implications. The Institute for National Security Studies, Memorandum 113, March 2012-08-27

المعنونة «إسرائيل في عين العاصفة» أشارت حينها إلى أن الأحداث «تتطور بشكل لا يمكن توقعه دائماً وتسير بأسرع من (أو يتجاوز) قدرة إسرائيل على التأقلم وتغيير سياستها الأمنية والخارجية»، وهو ما أشار إليه أيضاً تقييم مؤتمر هرتسيليا في العام السابق (2011) الذي أشار إلا أنه رغم انعقاد أعمال المؤتمر أثناء الثورة المصرية إلا أنه بالكاد استطاع ملاحقة تطور الأحداث.

ولكن لأننا أمام موقف إسرائيلي متحرك، وديناميكي كما يتوجب الاعتراف، وأيضاً متفاعل بشكل يبدو تفصيلياً، يقتضي توثيق ومتابعة تطور وتحول هذا الموقف والرؤية الصهيونية للأحداث في الوطن العربي منذ البداية ومقارنتهما، بهدف تقييمهما، بتحليلات أخرى حول طبيعة الأحداث وتبعاتها المحتملة، والأمر المهم أيضاً هو استكشاف العقل السياسي الإسرائيلي، القابع في خلفية هذا الموقف المتحول ومحددات تعاطيه مع هذه الأحداث وغيرها.

بعد أكثر من عام ونصف العام سيطر على طريقة التفكير الصهيونية وأغلب التحليلات المرتبطة بالحراك العربي الطابع الإستراتيجي والبعد الإقليمي والدولي (موازين القوى الإقليمية والدولية والترتيب الإقليمي والتحول في اهتمامات القوى الدولية الرئيسية). هناك حساسية إسرائيلية عالية وفريدة من نوعها تجاه أي تغير في موازين القوى يمكن تلمسها في أغلب التقييمات وتظهر ربما للمرة الأولى بهذا الشكل، ربما بسبب القلق الذي ساد في البداية وقاد لانكشاف العقل السياسي الإسرائيلي وبواطن القلق (فرادة هذه الحساسية هي في القلق الوجودي الذي تم ويتم التعبير عنه أحياناً، فالدول والشعوب تقلق من التغييرات الإستراتيجية في بعض التحليلات بالمعنى السياسي، لا الوجودي، إلا في حالة «إسرائيل»). والحراك الشعبي العربي بهذا المعنى مقلق بحد ذاته كما في احتمالات تبعاته الإستراتيجية.

باختصار يمكن القول بأن التحول في الموقف يعيد تركيب الصورة عن ردات الفعل الأولى كما يلي:

أولاً: النقاش لا يدور على حدث انتهى ويمكن تخيل تبعاته مباشرة وصياغة توصيات للتعامل معه، بل يتناول صيرورة وعملية مستمرة وستستمر ربما لوقت طويل ولا تملك "إسرائيل" إلا أن تكون في موقع «المتفاعل» معها، أو على الأقل في موقع المتأقلم مع تبعاتها سياسياً وعسكرياً. لهذا استخدم يادلين بعد عام ونصف العام وصف "الجولة الأولى" في التعليق على ما سماه "بالصحوة العربية"، قائلاً: «إن سوريا هي المكان الوحيد الذي لم تتقرر فيه بعد نتائج الجولة الأولى." ما يهم "إسرائيل" بالدرجة الأولى هو القدرة على التعامل/ التأقلم مع تبعات الحراك العربي على البيئة الإقليمية والدولية، وتحديداً مكانة وتأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتوجهاتها وأولوياتها الدولية والإقليمية. وأهمية إدراك التبعات على البيئة الإقليمية والدولية مرتبطة بالتحولات في موازين القوى التي تقلق الإسرائيليين بشدة (وردت هذه الفكرة تقريباً في أغلب الدراسات. مثلاً، وثيقة مؤتمر هرتسليا 2011، 2012، المذكرة رقم 13 لمعهد دراسات الأمن القومي 2012).

ثانياً: التصريح المستمر وعالي الصوت بالقلق من الخطر الإسلامي (التطرف الإسلامي، كما تسميه بعض الوثائق) هو أحد الأفكار الأكثر تكراراً في الدراسات والمؤتمرات والتصريحات والمقالات الصحفية، وهو أحد المواقف التي استمرت منذ ردة الفعل الأولى ولم تتغير حتى كتابة هذه المحاولة (مثلاً، تقييم مؤتمر هرتسيليا 2011 الذي انتهى قبل سقوط مبارك بيومين، لكن الوثيقة صدرت في أيار/ مايو وتضمنت تقييم الخطر الإسلامي، ومؤتمر هرتسيليا 2012 أفرد، عدا عن الوثيقة الرئيسية، دراسات خاصة عن الإسلام (شموئيل بار: "الله، والأمم، والردع: تأثير الدين على الردع." أو استخدام

آري شافيت، أحد الكتاب الشعبيين في صحيفة هآرتس، عبارة "الله انتصر" كتلخيص لأحداث العشرة أشهر الأولى وللانتخابات العربية (نتائج انتخابات الربيع العربي: الله انتصر. 1 كانون الأول/ ديسمبر 2011). لكن ينبغي النظر إلى هذا الموقف من الإسلام كمزيج من رؤية استشراقية عنصرية للإسلام والمسلمين، وكجزء من دعاية سياسية موجهة للغرب (تهدف إلى شيطنة العرب والمسلمين التي أثبتت فاعليتها سابقاً وإمكانية الإستفادة منها في الصراع مع إيران خصوصاً أن بداية الانتفاضات العربية ترافقت مع تغير صورة العرب إيجابياً وتراجع صورة "إسرائيل") وكتعبير عن حذر جدي من صعود قوى الإسلام السياسي وهذا من أسباب القلق أيضاً.

ثالثاً: البيئة الإقليمية تمضي في مسار سيكون أقل استقراراً (أو أكثر اضطراباً)، ومتوتراً، وأكثر أسلمة وخطورة في العام القادم على أقل تقدير، كما جاء في التقرير الذي قدمه أفيف كوخافي، رئيس هيئة الإستخبارات العسكرية، في "التقدير الإستخباري العسكري السنوي" الذي نشرت يديعوت أحرونوت ملخصاً مختصراً عنه (27 آب/ أغسطس 2012). أشار كوخافي في حديثه عن التقرير إلى أن طبيعة البيئة الإقليمية والمحلية غير المستقرة والمتوترة "ترفع مستوى الحساسية عند كل اللاعبين، وربما تقود، ودون تخطيط مسبق، إلى حالة اشتعال.» ربما تشير البيئة الإقليمية المستقرة إجمالاً الى استقرار في المنظومة العالمية وسطوة القوة العالمية المهيمنة وهو ما يبدو أن الكيان الصهيوني يفضله على خيار اللااستقرار الحالي الذي يفتح الباب أمام المجهول.

رابعاً: مركزية «أميركا قوية في الشرق الأوسط ضرورة إستراتيجية للمصالح الإسرائيلية." هناك قلق من تبعات الحراك العربي على القيمة الإستراتيجية لإسرائيل عند الولايات المتحدة خصوصاً في سياق المنحى الإستراتيجي الجديد للولايات المتحدة. وتبدو وثيقة مؤتمر هرتسليا 2012 معنية وقلقة حتى من الفهم والقراءة الأميركية لقيمة إسرائيل في سياق الأحداث الجارية في المنطقة. فحين كان يجب "أن تؤكد الأحداث قيمة إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة» تقول، أو تدعي الوثيقة، «إن هذا لم يحدث. ولا يستطيع المرء تجاوز الإنطباع أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل خطراً (مجازفة) إستراتيجياً، أكثر من كونها ذخراً إستراتيجياً» (هرتسليا 2012، ص: 8). وكان القلق الإسرائيلي من القراءة الأميركية للأحداث في المنطقة، وبالتالي تبعات ذلك على السياسة، وحتى الإستراتيجية، الأميركية في المنطقة قد بدأت قبل الإنتفاضات العربية، لكن يبدو أنها تصاعدت معها كون التعامل الأميركي لم يرق إلى مستوى الطموح الصهيوني– كانت شهادة الجنرال ديفيد باتريوس، رئيس هيئة القيادة المركزية حينها، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 قد أثارت إحتجاجات شديدة من قادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. أشار باتريوس في شهادته حينها أن "استمرار الصراع بين "إسرائيل" وجيرانها يشكل تحدياً متميزاً لقدرتنا (القدرة الأميركية) على التقدم في مصالحنا في منطقة العمليات. واستمرار الصراع يعمل على إذكاء المشاعر المعادية لأميركا بسبب الانطباع السائد عن الإنحياز الأميركي لإسرائيل. والغضب العربي بخصوص القضية الفلسطينية يُقيد قوة وعمق الشراكة الأميركية مع الحكومات والشعوب في مناطق العمليات ويضعف شرعية الأنظمة المعتدلة في العالم العربي".

خامساً: رغم أن المنظار لرؤية الحدث العربي هو إقليمي بإمتياز ومرتبط بالترتيب الإقليمي المحتمل أو الممكن، إلا أن هناك تمييزاً في رؤية أهمية وتبعات ما يحدث في كل قطر عربي على حدة (لم تكترث «إسرائيل» كثيراً للحدث التونسي مثلاً، ربما لأنها لم تستوعبه كما يجب أو لإمكانية انتقاله الى مناطق أخرى، وأقلقتها ولا تزال الحالة المصرية.

وعدم قدرتها على توقع تبعات الحدث التونسي، ولاحقاً الحدث المصري في بدايته، يمكن أن تسجل في نطاق الفشل الإستخباري والمعرفي الكبيرين). في هذه النظرة المتأخرة نسبياً، والصائبة منهجياً (إختلاف كل بلد وكل حدث عن الآخر– أنظر مثلاً، غيورا أيلاند. الثورات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل. مجلة تقديرات إستراتيجية)[9] كما يفترض أن يقال بتمييزها الأهمية الإقليمية والدولية للحدث في كل دولة، يظهر نوع من المبالغة في الثقة بالنفس، كانت مفقودة، وحتى منعدمة في البداية وتميزت بالقلق الشديد. وعلى سبيل المثال يعيد عاموس يادلين (جنرال سابق في سلاح الجو، والملحق العسكري في واشنطن، ومدير الاستخبارات العسكرية "أمان") تركيب كل الأحداث بالقول إن الزخم الكبير للحدث تركز في ستة دول عربية فقط من اثنتين وعشرين، وتغير النظام في دولتين فقط (تونس وليبيا– بالتدخل الخارجي للثانية)، أما في مصر واليمن فلقد تم التخلص من رأس النظام ولا تزال بقايا النظام القديم في مكانها، وفي البحرين يبدو أن الإنتفاضة تم قمعها، في الوقت الراهن على الأقل، أما في سوريا فالصراع لا يزال مستمراً بلا أفق (عاموس يادلين، الربيع العربي بعد عام). وتبدو الحالة السورية تحديداً مربكة لإسرائيل فهناك من يرى أن تبعات سقوط النظام (وفي مقدمتها سيطرة إسلامية غير متوقع أن تكون صديقة للكيان على سوريا في حالة حدوث ذلك) يمكن التأقلم معها، بل تعتبر أفضل من الوضع الحالي. ومن شأن سقوط النظام، بغضّ النظر عن أي تبعات سلبية لذلك على "إسرائيل"، أن يوفر فرصة كسر التواصل بين أضلاع محور سوريا، إيران، حزب الله. ورغم أن أخطار احتمال تفكك الدولة السورية أو حتى بروز وزيادة نفوذ قوى إسلامية متشددة مقلقة للكيان فإن بعض المحللين يرى أن ذلك ثمن مقبول لتفكك محور المقاومة والممانعة (سوريا، إيران، حزب الله). وقد رسم غيورا أيلاند أربعة سيناريوهات محتملة للحالة السورية وحاول قراءة كل سيناريو بما تخيله عقل شارون الذي قد يفضل بقاء النظام ضعيفاً على أي تغيير. لكن السيناريو المفضل، كما يبدو لدى الجنرال أيلاند بخصوص الحالة السورية هو سقوط النظام وانتشار حالة من الفلتان– حتى لو أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني على الحدود. هذا الأمر يمكن التعايش معه، يقول أيلاند، ولا يمكن أن يرقى لمستوى الخطر الإستراتيجي (سقوط النظام الأردني، على العكس، إذ يشير أيلاند إلى أنه قد يكون مرهقاً اقتصادياً وعسكرياً بسبب طول الحدود التي ضمن أمنها النظام الأردني بفعالية حتى قبل معاهدة وادي عربة).

«إسرائيل» ترى في سقوط النظام السوري فرصة لكسر محور المقاومة

سادساً: مصر والتحولات الممكنة فيها. تبقى مصر هي الدولة التي تشكل مصدر القلق الأكبر وعدم الوضوح لإسرائيل. وهذا القلق مبرر حقاً لأن الكيان الصهيوني يرى تبعات التغيير الهائلة الممكنة في مصر من موقعه الخاص رغم أنه لا يزال يصنفها حتى اللحظة في سياق "القلق التكتيكي" كما أشار الجنرال غيورا أيلاند في مجلة "تقديرات إستراتيجية." ويمكن لبعض المثقفين العرب، أن ينتقدوا، محقين طبعاً، التوجهات الإقتصادية للقيادة المصرية الجديدة، كما يمكن نقدها سياسياً من موقع عربي لغياب إستراتيجية جديدة تجاه الكيان الصهيوني تشير إلى

9- Giora Eiland. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. Strategic Assessment, Volume 14, No. 2 July 2011.(The Institute for National Security Studies)

تغيير إستراتيجي، كما حصل في أعقاب الثورة الإيرانية مثلاً. على أن الحسابات الصهيونية المرتبطة بمصر تستند إلى القلق من أن أي تغيير قد يؤدي إلى أخطار أمنية في الحد الأدنى (الحالة الأمنية في سيناء اتجهت نحو الأسوأ، كما يرى الجنرال أيلاند) وإلى نتائج شاملة سياسية وعسكرية واقتصادية في الحد الأعلى ستكون تبعاتها وتبعات إعادة ترتيب الأوضاع المتعلقة بها وخيمة على الاقتصاد الإسرائيلي في ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة وتتطلب إعادة ترتيب للالتزامات العسكرية. فمعاهدة "السلام»، مكنت "إسرائيل" سياسياً من القيام بحربين مع لبنان (1982 و 2006) وحربين مع الفلسطينيين (الدرع الواقي والرصاص المصبوب)، كما يقول أيلاند. ذلك أن إدراك الكيان لإلتزام القيادة المصرية المخلوعة بعدم التدخل حرره من قيود وتبعات شن الحروب على الأراضي العربية. المهم أيضاً في الموضوع المصري هو ما يتعلق بالميزانية العسكرية كماً ونوعاً. ويلاحظ أيلاند أن الميزانية العسكرية الصهيونية بقيت ثابتة منذ عام 1974، إلا أنه بسبب النمو الكبير في الإنتاج القومي المحلي في السنوات السبع والثلاثين الماضية (منذ 1974) انخفضت الحاجات الأمنية من 30٪ عام 1974 إلى 7٪ عام 2010 (ص: 9).

لا يزال التقدير الصهيوني قائماً حتى اللحظة على أنه "لا داعي لتغيير الافتراضات الأساسية في ما يتعلق بمصر. فحتى لو أصبحت السياسة المصرية تجاه إسرائيل عدائية وحتى لو وصلت للحكم سلطة ذات نهج محارب، فإن الزمن المطلوب لترجمة هذه السياسة إلى تهديد حقيقي بالإضافة للمعوقات التي ستواجهها مثل هذه الحكومة (مثل إنقطاع الدعم العسكري الأميركي) سيعطي إسرائيل وقتاً كافياً للتأقلم مع الحالة الجديدة" (ص:9). لكن في حالة أصبح "التغيير الاستراتيجي، «جلياً فهذا يفرض على إسرائيل "إعادة النظر في ميزانيتها العسكرية/ الأمنية من ناحية المدى أو المجال ومن ناحية التركيب (أو كماً ونوعاً)– هذا ينطبق تحديداً على أكثر المركبات تكلفة: حجم القوة المقاتلة (براً وبحراً وجواً) والمخزون الإحتياطي للسلاح، وقطع الغيار، والوقود (الجواب الأدق على التقدير الإسرائيلي الحقيقي يمكن تلمسه مستقبلاً وقريباً من أي تغيير في خطة الجيش الصهيوني للتسلح والتي تقر كل عامين والمعروفة بخطة حلاميش– رغم أن الجنرال أيلاند يُقر أن مثل هذه التغييرات في الكم والنوع قد بدأت فعلاً).

أبرز التعليقات الصادرة عن معهد الأمن القومي بتاريخ 5 آب/ أغسطس 2012 (أي قبل جولة المواجهة الأخيرة في غزة) هو ما كتبه مارك هيلير حول موضوع رسالة الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي إلى رئيس الكيان الصهيوني. يقارن هيلير نماذج مختلفة محتملة يمكن أن يتبعها الرئيس المصري تنتجها معادلة الصعود للسلطة وعلاقتها بمدى الإلتزام بالأيديولوجيا، مثل نموذج السادات الذي قاده الصعود للسلطة إلى «الاعتدال» ولاحقاً التخلي عن الأيديولوجيا العروبية والتحول إلى الدفاع عن التعايش. لكن نموذج الصعود للسلطة ليس ضمانة دائمة للاعتدال والمرونة الأيديولوجية. ويستخدم هيلير هنا نموذج الإمام الخميني ولاحقاً الإمام الخامنئي. «هناك الآخرون (الخميني وخامنئي) الذين أظهروا مرونة تكتيكية في بعض الأحيان حين فرضت ذلك الظروف، لكنهم لم يتخلوا مطلقاً عن نظمهم الإيمانية أو إصرارهم على إبراز وضوحهم الإيديولوجي حتى حين كانت الظروف تقف ضد خياراتهم تلك» (قصة الرسالة الضائعة: المبدأ والبراغماتية في العلاقات

التقدير الصهيوني: لا داعي لتغيير الافتراضات الأساسية في ما يتعلق بمصر

المصرية- الإسرائيلية. رؤية رقم 360، معهد الأمن القومي)[10].

السؤال الذي يناقشه هيلير ليس متعلقاً بالإخوان المسلمين الذين يبدو أنه لا يرى في أيديولوجيتهم ما يحب، بل هو التأثير المحتمل لوصولهم للسلطة على تلك الأيديولوجية وإمكانية تحولهم تدريجياً نحو الاعتدال والمرونة، وهنا أهمية الرسالة الرئاسية المصرية لرئيس الكيان الصهيوني والارتباك الناشيء عنها بعد افتضاحها. يستنتج هيلير أنه يمكن أن يقوم الإخوان السلمون بعد وصولهم للسلطة "باستدخال نوع من الاعتدال الخفي، وربما المصادقة عليه علناً لاحقاً». لكن في كل الأحوال، يؤكد هيلير، وفي أي اتجاه يذهب الإخوان، سيكون هناك تبعات قليلة في المدى القصير على السياسة الإسرائيلية.

القلق الإستراتيجي

هناك، كما يبدو حتى اللحظة، نوع من المنطق الداخلي لطريقة التفكير الإسرائيلية، كما جاء في وثيقة روتشيلد/ هرتسليا تحديداً، يشكل أساس الرؤية الصهيونية الإستراتيجية من جهة، وأساس المواقف الصهيونية وما يليها ويتعلق بها من سلسلة التوصيات السياسية العملية من جهة ثانية. وهذا المنطق الداخلي، وإن كان منهجياً بشكل ما، ينتج أحياناً سوء تقدير قد يكون متعارضاً مع وجهات نظر أخرى، والأهم تعارضه مع الواقع الفعلي. بمعنى أن لدى "إسرائيل" تصورات أو تقديرات لما يحدث في المنطقة (وهو ما يمكن الاختلاف بشأنه أحياناً رغم عمقه في أغلب الأحوال) وهي تبني سياسياً على هذه التصورات التي قد لا تتفق معها تقديرات أخرى (مثلاً، تقديرات بشأن طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية أو تقديرات خاطئة مفادها أن قيام عالم عربي ديمقراطي سيعزز فرصة عقد اتفاقيات سياسية مع الكيان وسيعزز إمكانية القبول بالكيان في المنطقة، أو تقديرات بشأن هامشية موقع فلسطين في الحدث العربي وعدم ارتباط أو تأثر "عملية السلام" بما يجري وهو ما قد ينكشف زيفه مع أول مواجهة جديدة في فلسطين (ما يفسر تفكير بعضهم في إمكانية استغلال الإنشغال العربي المحلي لإحداث تغييرات حاسمة على الأرض) وهذه أحكام متعجلة وتبني استراتيجياً على أن الثورة حدثت، لا أنها تحدث (كصيرورة).

كما يبدو من وثائق هرتسليا2011 و2012 والتقرير الذي أعده داني روتشيلد (مع مجموعة من الخبراء) وتصريحات بعض القادة "الإسرائيليين" وسلسلة تقديرات معهد الأمن القومي (يمكن ترجمة عنوانها بـ«رؤى») فإن العقل السياسي الإسرائيلي مسكون بما يمكن وصفه بالقلق الاستراتيجي (ذي طابع وجودي أحياناً) يؤسس لتعاطيه مع الأحداث الكبرى. وخلفية هذا «القلق» كما يمكن الاستدلال عليها من التقارير وتصريحات قادة "إسرائيل» مرتبطة بحساسية عالية لكل ما من شأنه التأثير في موازين القوى الإقليمية والعالمية القائمة (ضد المصالح الإسرائيلية)، وأيضاً التغيرات في سياسة القوى الدولية الرئيسية تجاه الشرق الأوسط. بمعنى أن تأثر حالة (أو إمكانية تحول) موازين القوى الإقليمية والدولية وتغير سياسات بعض الدول (ابتعاداً، كما هي حالة أميركا، أو اقتراباً كما في حالة الصين وروسيا، وضبابية حالة مصر) هو معيار التعامل مع أي حدث حسب العقل

10- Mark A. Heller. The Case of the Missing Missive: Principle and Pragmatism in Egyptian-Israeli Relations. INSS Insight No. 360, August 5, 2012

الإسرائيلي السياسي لأن هذه التصورات تقود إلى «**تغيير قواعد اللعبة**،» كما عبر تقرير مؤتمر هرتسليا 2012.

القضايا الثلاث التي ناقشها تقرير هرتسليا مقلقة لأنها قد تقود لتغيير جدي في قواعد اللعبة، كما رأى معدو التقرير. وهذا وإن كان صحيحاً فإن التوصيات للتعامل مع تلك القضايا لا تبدو إستراتيجية ولا فعالة إلا إذا اتفقنا على التشخيص والخلفية النظرية لمعدّي التقرير. وفي كل الأحوال تتضمن الوثيقة الكثير من المقدمات الصحيحة ولكن بعض النتائج خاطئة– نحن أمام عقل ليبرالي غربي البنية لا يزال محكوماً بأن يرى الحلول في إطار النظام– وليس فيها إبداع أو خيال.

في خلفية وثيقة روتشيلد وفي خلفية هذا القلق ما يبدو أنه إدراك عميق أن المصير الإسرائيلي مرتبط بالحالة الإقليمية والدولية بنفس قدر ارتباطه (وربما أكثر) بالحالة الداخلية الإسرائيلية وهي قضية أخرى (الحالة الداخلية) لم تغب عن ذهن معدي الوثيقة، بل شكلت المحور الثالث للقلق. ورغم أن هناك نوعاً من البعد العملي والفعالية في التعاطي مع الأحداث،كما تشير كل الوثائق، وعدم الإكتفاء بالقراءة، بل بناء استراتيجيات وتوصيات (تعلّم دروس كل تجربة، وهو تقليد إسرائيلي على كل الأحوال)، فإسرائيل لا تستطيع احتمال نتائج الجلوس و«فعل لا شيء في بيئة الأزمات المحيطة بها، لأن هذا قد يهدد مستقبلها» كما يقول الملخص التنفيذي للتقرير، بل يجب أن يكون دورها فاعلاً. إلا أن الحالة الراهنة كما يقول التقرير «تتطور بشكل لا يمكن توقعه دائماً وتسير بأسرع من (أو تتجاوز) قدرة إسرائيل على التأقلم وتغيير سياستها الأمنية والخارجية».

ثلاث تحديات تشكل هاجس القلق الإستراتيجي وارتفاع مستوى الحساسية تجاه الأحداث الإقليمية والعالمية دفعت معدي تقرير 2012 لعنونته «إسرائيل في عين العاصفة» تتكرر فيه عبارة: «تغيّر قواعد اللعبة» وأهم ما في هذا التقرير، برأيي، أنه، بالإضافة لأمور أخرى، يكشف خارطة العقل السياسي الإسرائيلي وكيف ينظر إلى الأحداث الإقليمية والعالمية.

محاور العاصفة (قضايا القلق الإسرائيلي)

أولاً، الأزمة الاقتصادية العالمية:

ليس الاهتمام هنا اقتصادياً إلا بالحد الأدنى حقاً وبارتباطه بالحالة الداخلية الإسرائيلية. بل إن هذه الأزمة، التي يتوقع التقرير أن تستمر وربما تتعمق مستقبلاً (كون الحلول الممكنة قد جربت في أزمات سابقة) مقلقة لأنها تعزز التفكير (والإدراك الحسي) لتغير موازين القوى الدولية وتأثيراتها على سياسيات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط. ويبدو أن هذا القلق لا يتعلّق فقط بأثر هذه الأزمة على موازين القوى الإقليمية والدولية (مثلاً، بداية تحول في الإستراتيجية الأميركية الثابتة (سابقاً) منذ الحرب العالمية الثانية تجاه أوروبا والشرق الأوسط نحو آسيا، وإن كانت هذه النظرة لا تحمل أي أوهام بأن هذا التغير سيكون سريعاً أو يقود قريباً لحالة قطع كلي مع الإستراتيجية السابقة)، بل يتعلق أيضاً بكيفية تصوّر الآخرين لهذه الأزمة. وعلى الرغم من ازدياد الأهمية القصوى للعلاقة مع أميركا فإن الوثيقة تبدي تخوفاً من الإستنتاجات الأميركية المحتملة لما يجري بما يؤثر على «إسرائيل»، كما يرد في الوثيقة: «رغم أن الاضطراب السياسي الإقليمي كان يجب أن يؤكد قيمة إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة والغرب، لكن ليس هذا ما حدث فعلاً. ولا يمكن أن

> تغيير قواعد اللعبة هو ما يقلق العقل السياسي الإسرائيلي

يتجاهل المرء الانطباع بأن أميركا تعتبر «إسرائيل» مجازفة إستراتيجية بدل أن تكون قيمة/ إستثمار استراتيجي.»

ثانياً، الثورات العربية:

المنطق نفسه يحكم النظرة إلى الانتفاضات في الوطن العربي، أي إمكانية حدوث تحولات في موازين القوى الإقليمية وتأثير ذلك على (وارتباطه ب) سياسات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط. وترى الوثيقة أن هناك نوعاً من العلاقة الجدلية، وأظنها صحيحة بمعنى ما، بين ما يحدث في المنطقة من جهة ومدى تدخل القوى الدولية (الولايات المتحدة) في المنطقة، وأي «ابتعاد لأميركا عن المنطقة سيقود إلى حالة من اللا استقرار تشجّع الإسلام السياسي ''المتطرف'' وسعي إيران للهيمنة الإقليمية.»

ما يلفت النظر هنا أن ما يقلق الإسرائيليين ليس إمكانية التغيير فقط، بل وما قد يتصوره الطرف الآخر (العرب، كما يبدو، وأميركا والغرب كما ورد سابقاً) عن هذه التغييرات ومعناها. ويبدو في خلفية سطور تقرير هرتسيليا قلق من أي تحول في طريقة التفكير العربية (والأميركية والغربية)، وهي قريبة من، أو تفسر غيظهم من، ''أوهن من بيت العنكبوت.'' ربما يكون في خلفية قلقهم أن يخطىء العرب والغرب تقديرهما للحالة الراهنة، ولكن تصورات العرب لما يجري (وليس فقط ما يجري فعلاً) هي في صلب القلق، وهي لم ترد في الوثيقة الأساسية لهرتسليا فقط، بل تضمنتها أوراق أخرى مقدمة للمؤتمر (ورقة شموئيل بار، مدير الدراسات في المعهد للسياسة والاستراتيجيا، وسبق له أن قدم ورقتين في مؤتمرات هرتسليا في عام 2010 و2011 عن الحرب الناعمة ضد إسرائيل. لكن ورقته الأساسية في عام 2012 كانت عن نماذج القيادة الإسلامية. وهناك نوع من القلق من الحالة الراهنة بسبب احتمالية بروز التفكير الاستراتيجي، أو زيادة أهمية الرؤية الإستراتيجية في صنع السياسات. ويبدو أن إغراق العرب في قضايا الآن واليوم ووضعهم في موقع ردة الفعل كان مريحاً للكيان الصهيوني.

يَغيب، أو يُغَيَّب، عن هذه الرؤيا إدراك عمق التحولات التي عصفت بالعالم، والولايات المتحدة، والتي أسست بشكل ما للحراك الشعبي العربي وضعف الأنظمة (أو أن الانتفاضات العربية والتمرد الشعبي هي في جزء منها انعكاس لضعف النظام العالمي وتراجع سطوة القوة المهيمنة عليه). ولا يبدو أن التقليد الإسرائيلي في ''دراسة العبر والتوصيات العملياتية مفيد هنا لأن الحالة العالمية والإقليمية تشير إلى تحولات بنيوية، وليس مجرد عارض تقليدي يمكن التعامل معه بذات الأسلوب كما يعتقد بعض المحللين الذين سبق ذكرهم.

القضية الأخرى المتعلقة بالانتفاضات العربية هي دور ومستقبل حركات الإسلام السياسي. هناك تضخيم للخطر الإسلامي السياسي ويبدو أن جانباً منه دعائي (أو تحريضي) وثمة جانب آخر هو البعد الاستشراقي في النظر إلى هذه الحركات– يتجاهل التحليل تعقيد المشهد الإسلامي، وورقة شموئيل بار مثلاً تتبنى بسطحية الرؤية الإستشراقية عن الانقسام الشيعي– السني في النظر الى الحالة الإسلامية. وبعض الأوراق عن هذه القضية يمكن أن تكون أساساً لرؤية الفهم الإسرائيلي لحركات الإسلام السياسي، لكن هذا موضوع آخر.

المحصّلة: إن الأهمية العامة للأحداث في الوطن العربي حسب تقدير معهد دراسات الأمن القومي «ليست

واضحة بعد، وحتى اللحظة فإن التأثير على «إسرائيل» محدود وغير مباشر. «تقدير غيورا أيلاند في "تقديرات إستراتيجية" (مجلد 14، عدد 2، تموز/ يوليو 2011) بعد تلخيص لكل بلد عربي على حدة يمكن اعتباره نموذجاً للتفكير الصهيوني (والخلفية الفكرية للمحللين) وهو مزيج من القلق من أخطار عدم الاستقرار وعدم الوضوح من جهة والتفكير الرغبوي من جهة أخرى. وهناك القلق "من علاقات أقل صداقة مع مصر" وما يعنيه ذلك، ولكن هناك أيضاً "فرصة إضعاف إيران ونفوذها في سوريا ولبنان وزيادة قوة دول الخليج المعادية لإيران."

ثالثاً: المحور الداخلي

«الأمن القومي يبدأ في الداخل"، تلك هي الفكرة التي يبني عليها التقرير في قراءته، وهي، ربما، إحدى القضايا التي يتوجب البناء عليها والإستفادة منها في مقاومة إسرائيل.

وليس المقصود هنا فقط استغلال عوامل التفكك والاختلاف في الكيان الصهيوني، بل نظرتهم إلى أهمية الاستناد إلى قاعدة سكانية (شعبية) قوية وصلبة قادرة على الفعل. فالقاعدة والبيئة الشعبية المنهكة اقتصادياً والممزقة اجتماعياً لا يمكن المراهنة عليها كثيراً بالمعنى الإستراتيجي. يبدو هذا مفيداً وصحيحاً لأي مشروع مضاد– قدرة المجتمع أو التجمعات الشعبية المنهكة اقتصادياً على تشكيل حاضنة منيعة وداعمة صلبة لأي مشروع مضاد يجب أن تكون محط اهتمام من يهمه الأمر. أي يجب الاهتمام بطرح أو تصور حالة تنموية مقاومة.

وتعطي الوثيقة أهمية كبيرة لهذا الجانب لأن "ازدياد اللامساواة يؤثر على هوية الدولة (يهودية وديمقراطية). وازدياد الشق أو الفوارق قد يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل المشروع الصهيوني».